

إذا كان في نساء الإسلام قلة ، فلما كثر المسلمات قال الله (ع ج) : ولا
تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وقال (١) : وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ .
(٩٤٣) ونهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يتزوج المسلم غير المسلمة وهو يجد
مسلمة . ولا ينكح المشرك مسلمة ، وإذا أسلم المشرك وعنده امرأة مشركة فلا
بأس أن يدعها عنده إن رغب فيها ، لعل الله أن يهديها وله أن يتزوج عليها
ثلاثاً من المسلمات إن عَلِمْنَ بها .

(٩٤٤) فإن تزوج مسلمة وعنده مشركة ، فقد جاء عن أبي جعفر
محمد بن علي (ع) أنه قال في الرجل يتزوج الحرّة المسلمة وعنده امرأة
نصرانية أو يهودية ولم تعلم المرأة المسلمة بذلك ، ثم دخل بها فعَلِمَتْ ، قال :
لها ما أخذت من المهر فإن شاءت أن تقيم معها أَقَامَتْ . وإن شاءت أن تذهب
إلى أهلها ذَهَبَتْ ، فإذا حَاضَتْ ثلاثَ حِيضٍ أو مضت لها ثلاثة أشهر ،
يعنى إن لم تكن تحيض ، فقد حَلَّتْ لِلأزواج من غير طلاق . قيل له :
فإن طلق عنها النصرانية أو اليهودية قبل أن تنقض عدة المسلمة ، هل له
أن يردّها إلى منزله ؟ قال : نعم .

(٩٤٥) وعن علي (ص) أنه سئل عن امرأة مشركة أسلمت ولها زوج
مشرك قال : إن أسلم قبل أن تنقض عدها فهما على النكاح ، وإن انقضت
عدها ، فلها أن تتزوج مَنْ أَحَبَّتْ من المسلمين ، فإن أسلم بعدما انقضت
عدها فهو خاطبٌ من الخطّاب ، فإن أجابته نكحها نكاحاً مستأنفاً . وإذا
أسلم الرجل ، وامرأته مشركة ، فإن أسلمت فهما على النكاح وإن لم تُسَلِّم
واختار بقاءها عنده ، أبقاها على النكاح أيضاً .

(٩٤٦) وعنه (ع) أنه قال في المشرك يُسَلِّم وعنده أختان حرّتان أو